

Distr.: General
19 Mach 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic

Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

أولا - مقدمة

١- تضم أفريقيا ١٦ بلدا^(١) من البلدان النامية غير الساحلية التي يبلغ عددها ٣٢ بلدا في العالم، وتواجه البلدان الواقعة في أفريقيا، شأنها شأن مثيلاتها من البلدان في مناطق أخرى من العالم، تحديات معقدة بسبب افتقارها إلى منفذ مباشر إلى البحر وبسبب ارتفاع تكاليف النقل والعبور. وكون البلد غير ساحلي يساهم بدرجة كبيرة في تعرضه لمعدلات عالية من الفقر المدقع. وثلاثة عشر^(٢) بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الستة عشر هي من بين أقل البلدان نموا أيضا.

٢- ويهدف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ إلى معالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وذلك بالمساهمة في نموها المستدام والشامل وبمساعدها على إحراز تقدم في

* E/ECA/COE/41/1

(١) إثيوبيا، إيسواتيني، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر.

(٢) إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر.



سبيل بلوغ هدف إنهاء الفقر المدقع. ويُعدّ برنامج عمل فيينا هذا جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

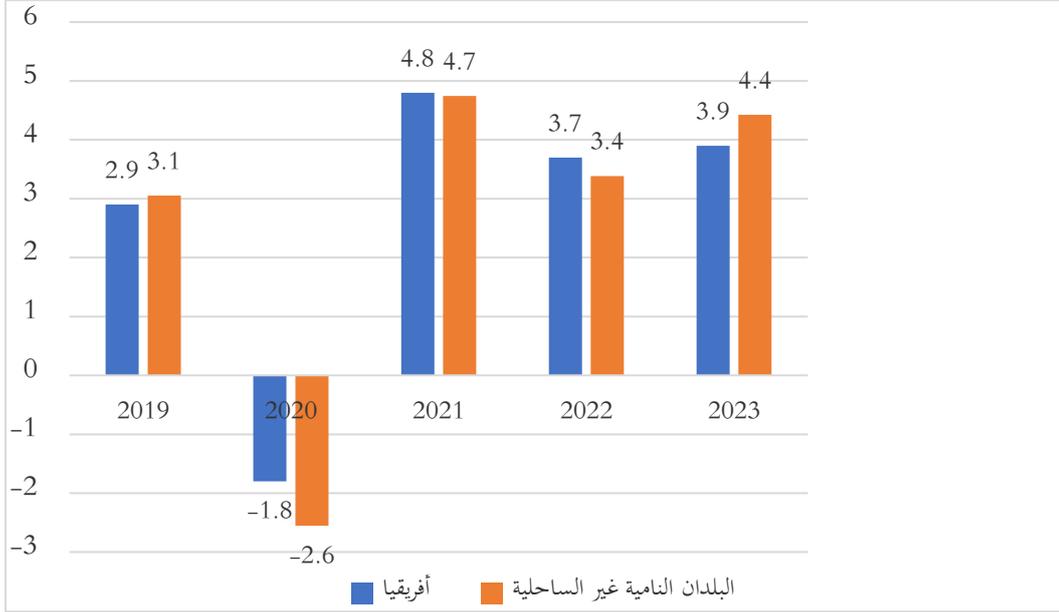
٣- وفي عام ٢٠٢٢، واجهت أفريقيا أزمة مزدوجة. فقد أدت آثار الحرب في أوكرانيا مقترنة بآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى زيادة تفاقم التحديات التي واجهتها البلدان النامية غير الساحلية على صعيد القدرة على الترابط والتكامل، وذلك بسبب الاعتماد الشديد على التجارة الدولية، والتبعية للسلع الزراعية والتعدين والطاقة ولبلدان العبور. وفيما لا تزال حرية حركة السلع والخدمات والأشخاص مقيدة بسبب الجائحة، فإن الحرب في أوكرانيا أدت إلى زيادة حدة انعدام الأمن الغذائي في القارة بسبب الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية والأسمدة والوقود، الأمر الذي أدى إلى انحسار هامش التصرف في المجال المالي على صعيد الإنفاق الحكومي العام وزيادة حدة ضائقة المديونية. ومن شأن هذه الأزمة المزدوجة أن تجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ في غير متناول البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.

٤- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا والتحديات التي وُوجهت في سبيل ذلك منذ التقرير السابق المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانياً- لمحة عامة عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

٥- سجلت أفريقيا نمواً اقتصادياً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لكن ما تحقق من نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٢ (٣,٧ في المائة) كان أقل مما تحقق في عام ٢٠٢١ (٤,٨ في المائة). ورغم أن البلدان النامية غير الساحلية عانت من انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ ومن تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، فمن المتوقع أن تحقق نمواً بمعدل أكبر من المتوسط الأفريقي في عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل الأول).

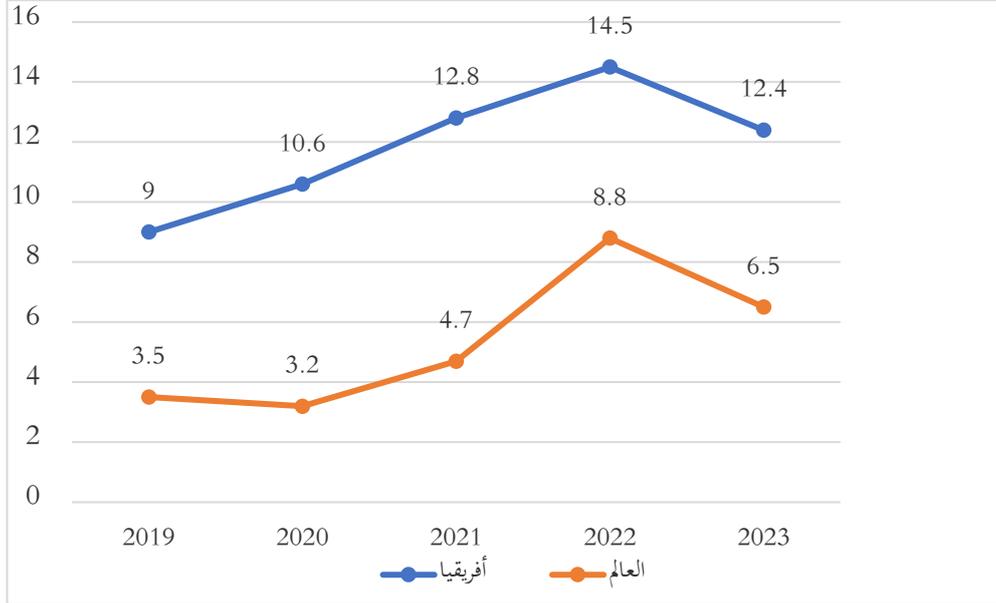
الشكل الأول
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي
(نسبة مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى توقعات صندوق النقد الدولي. متاح على الرابط www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/WEO_WORLD/AFQ?year=2022 (جرى الاطلاع عليه في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢).

٦- ومن المتوقع أن يكون التضخم في أفريقيا أعلى من التضخم العالمي (انظر الشكل الثاني). فبعد أن بلغ ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢١، يتوقع أن يرتفع إلى ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢ وأن ينخفض إلى ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم العالمي من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢ لينخفض إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومن بين البلدان التي سجلت أعلى معدلات تضخم في القارة توجد عدة بلدان نامية غير ساحلية. ففي عام ٢٠٢٣، يتوقع أن تسجل زيمبابوي أعلى معدل تضخم (٢٠,٤,٦ في المائة)، وستسجل إثيوبيا ثالث أعلى معدل (٢٨,٦ في المائة)، وسيكون معدل التضخم في كل من جنوب السودان وملاوي من بين أعلى ١٠ معدلات (٢١,٧ في المائة و١٥,٥ في المائة على التوالي).

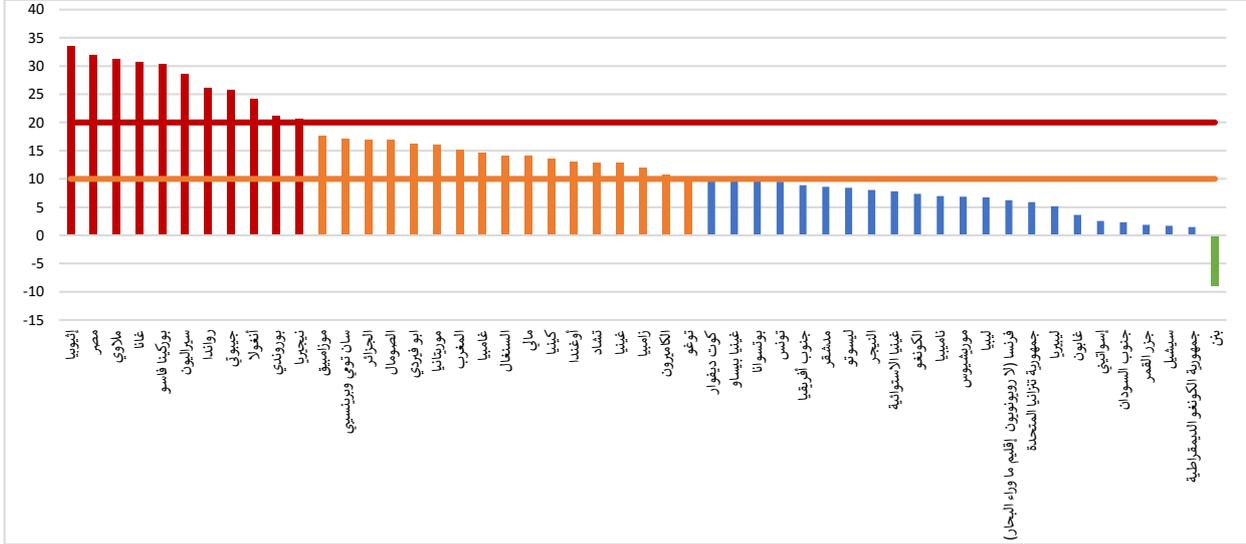
الشكل الثاني
معدل التضخم في متوسط أسعار الاستهلاك
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى توقعات صندوق النقد الدولي.

٧- وقد تأثر التضخم في أفريقيا إلى حد كبير بفعل الحرب في أوكرانيا، وذلك بسبب اعتماد القارة على أطراف ثالثة لتوريد المواد الغذائية ذات الأهمية البالغة، مثل القمح والذرة، وبسبب الارتفاع الشديد في أسعار الوقود. ففي عام ٢٠٢١، بلغت قيمة المنتجات الغذائية التي استوردتها أفريقيا أزيد من ٩٧ مليار دولار، وكان ٣٩ بلدا أفريقيا مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية، مما جعل هذه البلدان عرضة للقيود المفروضة على سلسلة الإمداد وتتكبد عجزا إجماليا في تجارة الأغذية قدره ٣٠ مليار دولار. والبلدان الأربعة الأكثر تضررا من التضخم في أسعار الأغذية (إثيوبيا وملاوي وبوركينا فاسو ورواندا) هي بلدان غير ساحلية (انظر الشكل الثالث). ولما كانت المنتجات الغذائية تمثل حصة كبيرة من الاستهلاك، فإن القدرة الشرائية للمستهلكين ستتراجع كثيرا، وهو ما يؤثر في الطلب المحلي. وستتأثر الأسر ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر وقابلية التعرض لأوضاع الضعف.

الشكل الثالث

التضخم في أسعار المواد الغذائية على أساس كل سنة على حدة، في حزيران/يونيه ٢٠٢٢
(نسبة مئوية)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى القاعدة المشتركة للبيانات الإحصائية الموضوعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (جرى الاطلاع عليه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢). متاح على الرابط <https://www.fao.org/faostat/en/>

- ٨- لقد تعرّض أمن الطاقة أيضا لضرر بالغ بسبب الحرب في أوكرانيا. ومع أن العديد من البلدان الأفريقية هي بلدان مصدرة صافية للنفط الخام، فإن القارة تعتمد اعتمادا شديدا على المنتجات النفطية المكررة المستوردة. ففي عام ٢٠٢١، كانت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، باستثناء النيجر، مستوردة صافية للمنتجات النفطية المكررة.
- ٩- وساهم عدم الاستقرار السياسي أيضا في ظهور تحديات اقتصادية أفرزتها الجائحة والحرب في أوكرانيا. ففي عام ٢٠٢٢، ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وجنوب السودان تواجه تحديات داخلية. وقد خلف الإرهاب أيضا آثارا اقتصادية سلبية على البلدان. ففي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، سُجِّل ٦٩٩ هجوما إرهابيا في القارة، وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ٤١٢ ٥ شخصا في جميع أنحاء أفريقيا. (٣) وكانت بوركينافاسو ومالي والنيجر من بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية. (٤) وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٢، تعرضت بوركينافاسو ومالي لهجمات ذات صدى واسع، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ مدني في بوركينافاسو و ١٣٢ مدنيا في مالي.

(٣) African Centre for Studies and Research on Terrorism, "Mid-year Africa terrorism trend analysis: 2022", 4 September 2022.

(٤) Institute for Security Studies, "African conflicts to watch in 2022", 17 December 2021.

١٠- ولئن تراجع الضغط الواقع على نظام الرعاية الصحية جراء جائحة كوفيد-١٩ تراجعاً كبيراً، فإن أفريقيا قدمت أقل عدد من جرعات اللقاح لكل ١٠٠ شخص. فحتى تاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، بلغ مجموع جرعات اللقاح التي أعطيت في جميع أنحاء العالم ٩٠٦ ٣٧٨ ١٢ ٨٣٠ جرعة،^(٥) لكن لم يعط منها سوى ٠٧٨ ٨٠٥ ٦٨٣ جرعة^(٦) (٥ في المائة) في أفريقيا. أما في البلدان النامية غير الساحلية، فقد سجل معدل التلقيح تقدماً متفاوتاً. فإذا كانت ليسوتو ورواندا وبوتسوانا من بين البلدان الأفريقية العشرة ذات النسبة المئوية الأعلى من حيث السكان الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل (٦،٧٨ و ٩،٦٩ و ٥٦،٠ في المائة على التوالي)، فإن بوركينا فاسو ومالي وبوروندي من بين البلدان الأفريقية العشرة ذات النسبة المئوية الأدنى من حيث السكان الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل (٩،١٣؛ ٥،١٢ و ٠،٢ في المائة على التوالي).

١١- وتعد أفريقيا المنطقة الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية، إذ بلغت نسبة المصابين بهذا الفيروس في أفريقيا ٦٧ في المائة (٢٥،٧ مليون شخص) من مجموع الأشخاص المصابين في العالم. وتعد منطقتا شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المنطقتين الفرعيتين الأكثر تضرراً منه، إذ بلغت نسبة المصابين به فيهما ٢٠،٦ مليون شخص (٥٤ في المائة من مجموع الأشخاص المصابين في جميع أنحاء العالم).^(٧) وكان التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في إنهاء جائحة فيروس نقص المناعة البشرية متفاوتاً من بلد إلى آخر. فبينما أصبحت بوتسوانا أول بلد أثقل الفيروس كاهله تشهد له منظمة الصحة العالمية على أنه خطأ، في عام ٢٠٢١، شوطاً مهماً على طريق القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، ثمة زيادة مطردة في الإصابات الجديدة في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٠.^(٨)

١٢- وفي عام ٢٠١٩، كان ٤٧٨ مليون أفريقي يعيشون في فقر مدقع.^(٩) ويُقدّر أن الجائحة أُلقت بخمسة ملايين إلى ٢٩ مليون أفريقي إضافي إلى ما دون خط الفقر المدقع (١،٩٠ دولار في اليوم).^(١٠) وفي عام ٢٠١٩، كان ٧٠،١ في المائة من السكان في ملاوي و ٤٢،٢ في المائة من السكان في أوغندا و ٣٩،٨ في المائة من السكان في زيمبابوي يعيشون بأقل من ٢،١٥ دولار في اليوم. وفي عام ٢٠١٨، كان ٥٠،٦ في المائة من السكان في النيجر و ٣٠،٩ في المائة من السكان في تشاد و ٣٠،٥ في المائة من السكان في بوركينا فاسو يعيشون بأقل من ٢،١٥ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧). وقد اتسع نطاق عدم

^(٥) World Health Organization (WHO), "WHO coronavirus (COVID-19) dashboard". Available at <https://covid19.who.int/>

^(٦) WHO, Regional Office for Africa, "Africa COVID-19 vaccination dashboard". Available at <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiOTI0ZDlhZWEMjUxMC00ZDhhLWFjOTYtYjZlMGMGYzOWI4NGliwIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIiImMiOjhh9>

^(٧) United Nations, Joint United Nations Programme on HIV/AIDS, *In Danger: UNAIDS Global AIDS Update 2022*, Geneva, 2022

^(٨) المرجع نفسه.

^(٩) *Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth: Economic Development in Africa: Report 2021* (United Nations publication, 2021)

^(١٠) United Nations, ECA, "514 million Africans risk falling below extreme poverty line in 2021 due to COVID-19", 2 March 2021

المساواة داخل البلدان الأفريقية. ووفقا لبيانات مستمدة من البنك الدولي، فإن ٤ من البلدان العشرة الأكثر تفاوتاً في العالم هي بلدان نامية غير ساحلية أفريقية^(١١).

١٣- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل، بالبحوث والتحليلات والتدخلات، لضمان عدم ترك البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تتخلف عن ركب إحرار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المحددة في خطة عام ٢٠٦٣.

ثالثاً- حالة التقدم في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف- المسائل الأساسية المتصلة بسياسات العبور

١٤- يشدد برنامج عمل فيينا على الأهمية القصوى التي تنطوي عليها حرية العبور ومرافق العبور في التنمية العامة للبلدان النامية غير الساحلية وفي إدماجها في النظام التجاري العالمي. وهو يدعو إلى مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، وكذلك إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تحكم النقل والعبور وجميع الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

١٥- وبعد تراجع الإصابات بمرض كوفيد-١٩ والحالات الحرجة والوفيات منه على مستوى العالم، أعيد فتح الحدود بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، وهو ما أتاح التقليل من اضطرابات سلسلة الإمداد وتحسين إمكانية الحصول على السلع والخدمات^(١٢). على أن الجائحة أبرزت ما للممرات التي تعمل بكفاءة من دور حيوي في تسهيل ترابط شبكات التجارة والنقل.

١٦- وفضلاً عن ذلك، ستستفيد البلدان النامية غير الساحلية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. وسيؤدي تعزيز وحسن إدارة حرية تنقل الأشخاص فيما بين البلدان الأفريقية إلى تحسين آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية إلى حد كبير. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، وقّع ١١ بلداً من هذه البلدان على البروتوكول، منها ثلاثة بلدان فقط، هي مالي والنيجر ورواندا، صدّقت على البروتوكول ليصبح عدد المصدّقين عليه أربعة بلدان^(١٣). ولكي يصبح البروتوكول ساري المفعول، يحتاج الأمر إلى أن يصدّق عليه ١١ بلداً آخر. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مختلف أصحاب المصلحة لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول ومساعدتها في تنفيذه لاحقاً. وقد أجرت بحوثاً

(١١) استقر مؤشر جيني عند ٥٧,١ بالنسبة لزامبيا في عام ٢٠١٥، وعند ٥٦,٢ بالنسبة لجمهورية إفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٨، وعند ٥٤,٦ بالنسبة لإسواتيني في عام ٢٠١٦ وعند ٥٣,٣ بالنسبة لبوتسوانا في عام ٢٠١٥.

(١٢) منظمة الصحة العالمية، "التحديث الوبائي الأسبوعي بشأن كوفيد-١٩: ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢". متاح على الرابط <https://www.who.int/publications/m/item/weekly-epidemiological-update-on-covid-19---2-november-2022>.

(١٣) <https://au.int/en/treaties/protocol-treaty-establishing-african-economic-community-relating-free-movement-persons>.

وقدّمت توصيات واقترحت استراتيجية من شأنها أن تسهم في تحقيق العدد المطلوب من التصديقات.

باء- تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها

١٧- رغم تحقيق البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تحسنا كبيرا في توسيع الهياكل الأساسية للنقل وتحسينها، فهي لا تزال تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية الكافية في مجالات النقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والموانئ الجافة، والمجاري المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل الجوي. ويشكل العجز في الهياكل الأساسية وارتفاع التكاليف اللوجستية عائقا كبيرا أمام تحقيق النمو في هذه البلدان وأمام تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذيا كاملا. ووفقا للبيانات المستقاة من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، فإن أوجه القصور التي تعترى الممرات داخل شبكة الهياكل الأساسية للنقل الأفريقية تكلف أكثر من ٧٥ مليار دولار سنويا، وهو ما يتسبب في انخفاض قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة داخل المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

١٨- ويُعد النقل البري وسيلة النقل الأولى السائدة في أفريقيا، إذ تنقل ٩٠ في المائة من الركاب و ٨٠ في المائة من البضائع. غير أن متوسط كثافة الطرق المعبدة في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية يبلغ ١٠,٥٩ كيلومترات لكل ١٠٠٠ كم^٢، وهو قريب من نصف المتوسط في جميع البلدان النامية غير الساحلية (٢٤,٦٦ كم لكل ١٠٠٠ كم^٢).^(١٤) والطريق السيار العابر لأفريقيا عبارة عن شبكة من مشاريع الطرق العابرة للقارة في أفريقيا تسعى إلى تدارك العجز في النقل البري وترابط شبكات الطرق عبر القارة. على أن تفعيل هذه الشبكة دونه عوائق بسبب نقص الروابط التي تصل بين أجزائه وسوء الصيانة في أجزاء رئيسية منه. وأحد المشاريع الذي سيتم تنفيذه لبلدان الجنوب الأفريقي غير الساحلية هو مشروع تطوير ممر طريق ناكالا الذي سيحسن النقل والتجارة بين ملاوي وموزمبيق وزامبيا. وبمجرد الانتهاء منه، يفترض أن يساعد على تخفيض تكلفة التجارة في تلك البلدان بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة.^(١٥)

١٩- وتُعدّ وسيلة النقل بالسكك الحديدية ثاني أكثر وسائل النقل السائدة في أفريقيا، بالنظر إلى أن ٣٦ دولة أفريقية لديها سكك حديدية.^(١٦) وبينما تتمتع إسواتيني وزيمبابوي وملاوي بشبكة سكك حديدية هي الأكثر كثافة بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، لا تزال بوروندي وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وليسوتو والنيجر تفتقر إلى الربط بشبكة

^(١٤) United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Improving Transport Connectivity for LLDCs and Building Resilient Transport Infrastructure to Support Accelerated Progress towards the SDGs*

^(١٥) Kingsley Ighobor, "Ongoing regional infrastructure will boost free trade in Africa", Africa Renewal, 10 October 2022.

^(١٦) Aditi Raina and others, *Railways in Developing Countries: A Global Review*, Washington, D.C., World Bank, April 2022.

السكك الحديدية.^(١٧) ولدى بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أيضا ممرات مائية صالحة للملاحة، مثل بحيرة فيكتوريا التي تتيح الوصول إلى أوغندا وبوروندي ورواندا، ونهر الكونغو الذي يتيح الوصول إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن خمسة بلدان نامية غير ساحلية ليست لها ممرات مائية ملاحية (إثيوبيا وإسواتيني وبوتسوانا وبوركينا فاسو وليسوتو). وتضطلع الموانئ الجافة أيضا بدور هام في زيادة الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية، وخفض التكاليف اللوجستية التجارية، وتعزيز وسائل النقل المتعددة. ولدى نصف البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تقريبا موانئ جافة (إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابوي).^(١٨)

٢٠- ومنذ مطلع عام ٢٠٢٢، بدأت شركات الطيران الأفريقية تتعافى بثبات من آثار الجائحة. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٢، ورغم استقرار حركة الركاب عند مستوى أقل بنسبة ٢٦ في المائة من المستوى الذي حققته في الشهر نفسه من عام ٢٠١٩، فإن ما حققته منذ بداية عام ٢٠٢٢ يكاد يكون الضعف. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٢ أيضا، سجلت شركات الطيران الأفريقية زيادة بنسبة ٢ في المائة في حركة الشحن مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠١٩.^(١٩) ويعد تعافى قطاع الطيران أمرا حيويا للبلدان النامية غير الساحلية، لأنه يتيح تحسين المواصلات دون التعرض للحدود وغيرها من العوائق. وتعمل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨، على تحقيق المزيد من التحرير في قطاع المواصلات الجوية وذلك بتنفيذ قرار ياموسوكرو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، كانت السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي تضم ٢٩ دولة، منها ١٠ بلدان نامية غير ساحلية (إثيوبيا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزمبابوي وليسوتو ومالي والنيجر).

٢١- وتكتسي مسألة الحصول على الطاقة المتجددة والموثوقة وذات التكلفة المتيسرة أهمية قصوى للتمكّن من تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم العبور، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الإنتاجية وعلى المنافسة التجارية. على أن تمتع هذه الفئة من البلدان الأفريقية بإمكانية الحصول على الكهرباء لا تزال متدنية للغاية. فإذا كان حوالي ٥٦ في المائة من السكان الأفارقة يحصلون على الكهرباء في عام ٢٠٢٠، فإن نسبة السكان الذين كانوا يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لا تتجاوز ٣٣ في المائة.^(٢٠) وكان التقدم الذي أحرزته تلك البلدان متفاوتا أيضا من بلد إلى آخر؛ ومن ذلك أن ٧٦ في المائة من سكان إسواتيني كانوا يحصلون على الكهرباء في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٥ في المائة فقط في جمهورية أفريقيا الوسطى.^(٢١) ثم إن حصة مصادر الطاقة

^(١٧) United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Improving Transport Connectivity for LLDCs*.

^(١٨) المرجع نفسه.

^(١٩) International Air Transport Association, "Quarterly air transport chartbook: IATA economics - Q3 2022".

^(٢٠) International Energy Agency, "Access to electricity". Available at www.iea.org/data-and-statistics/data-product/sdg7-database#access-to-electricity (accessed on 18 November 2022).

^(٢١) المرجع نفسه.

المتجددة الحديثة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في أفريقيا متدنية للغاية، حيث بلغت ١٠,٢٨ في المائة في القارة في عام ٢٠١٩ و ١٠,٧٣ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.^(٢٢) وقد أُحرز تقدم كبير أيضا في المشروع دون الإقليمي لتوليد الطاقة الكهربائية من شلالات روسومو، وهو المشروع الذي سيزيد من إمدادات الكهرباء للشبكات الوطنية لبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، بلغ التقدم الإجمالي في الأشغال قرابة ٩٦,٧ في المائة، ومن المتوقع أن يكتمل المشروع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٣.^(٢٣)

٢٢- وتكتسي مسألة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية أهمية كبرى لتحقيق نمو مستدام وشامل. وفي هذا السياق، فقد أدت الجائحة إلى زيادة أعداد مستعملي الإنترنت في أفريقيا زيادة متسارعة. وفي عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة السكان الأفارقة الذين يستعملون الإنترنت ٣٩,٧ في المائة، بعد أن كانت هذه النسبة ٢٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٩. ومع ذلك كانت هذه النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ ٦٦ في المائة في عام ٢٠٢٢.^(٢٤) وكان التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في هذا المجال متفاوتا. وقد زاد استخدام الهاتف المحمول في أفريقيا زيادة كبيرة. ففي المتوسط، بلغ عدد الاشتراكات في الهاتف الخليوي المحمول ٨٧ اشتراكا لكل ١٠٠ شخص في أفريقيا في عام ٢٠٢٠. أما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية فكان متوسط الاشتراك أقل من ذلك بقليل، حيث بلغ ٧٣ اشتراكا لكل ١٠٠ شخص.^(٢٥) وسجلت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أيضا زيادة كبيرة في الاشتراكات الفعلية في تقنية النطاق العريض للهواتف المحمولة (من ٣٠ إلى ٣٤ اشتراكا لكل ١٠٠ نسمة).

٢٣- بيد أن ارتفاع أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يعوق قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تسخير الفوائد الكاملة للاقتصاد الرقمي وجني أقصى قدر ممكن من الفوائد التجارية والإنتاجية التي ينبغي أن تتحقق من استخدام التكنولوجيات الناشئة. ويتعين بذل المزيد من الجهود لمساعدة هذه البلدان في أفريقيا على تطوير خدمة الإنترنت عريض النطاق بأسعار معقولة لعدد أكبر من السكان من أجل تحقيق الهدف ٩-٤ من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بتوفير إمكانية الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت). وسيكون من الضروري التعاون مع بلدان العبور ومع المجتمع الدولي لسد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية غير الساحلية وبقية بلدان العالم.

^(٢٢) International Energy Agency, "Share of modern renewables". Available at www.iea.org/data-and-statistics/data-product/sdg7-database#share-of-modern-renewables (accessed on 18 November 2022)

^(٢٣) <https://rusumoproject.org/index.php/en/our-stories/356-rwanda-eastern-province-governor-visits-rusumo-project>

^(٢٤) International Telecommunication Union, "Statistics". Available at www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx (accessed on 18 November 2022)

^(٢٥) المرجع نفسه.

جيم- التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٤- تعتمد البلدان النامية غير الساحلية اعتمادا شديدا على التجارة الدولية، ما جعلها معرضة بشدة للآثار المربكة الناجمة عن الجائحة وعن الحرب في أوكرانيا. وقد أثرت المخاوف بشأن حدوث ركود عالمي على أسعار السلع الأساسية التي يتوقع أن تنخفض في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ومع ذلك، ستظل أسعار هذه السلع الأساسية بالعملة المحلية مرتفعة بسبب انخفاض قيمة العملة^{٢٦}، مما قد يؤدي إلى أزمات في مجالي الغذاء والطاقة.

٢٥- وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، وفي خضم تباطؤ النمو العالمي واشتداد المخاوف بشأن الركود العالمي، تراجعت معظم أسعار السلع الأساسية عن مستويات الذروة التي كانت فيها في أعقاب الزيادة الكبيرة في الطلب بعد الجائحة والحرب في أوكرانيا^{٢٧}. غير أن سعر خام برنت ارتفع بنسبة ٣٥ في المائة مقارنة بسعره في الربع نفسه من عام ٢٠٢١. وانخفضت أسعار المعادن أكثر من غيرها (بنسبة ١٦ في المائة) بسبب المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد الصيني، لكن سعر الأسمدة ارتفع بنسبة ٦٧ في المائة مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٢١. وبعد الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، انخفضت الأسعار في الربع الثالث، وهو ما خفف من المخاوف بشأن نقص الغذاء بعد توقيع اتفاق تصدير الحبوب بوساطة الأمم المتحدة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. غير أن أسعار الذرة ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بسعرها في الفترة نفسها من عام ٢٠٢١.

٢٦- وما يحد من أداء البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية هو عدم تنوع اقتصاداتها بما يكفي، باعتبار أن اعتمادها على صادرات المواد الخام وعلى الأسواق العالمية لاستيراد السلع الأساسية (مثل الوقود والمواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية) يجعلها عرضة للصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، يمكن أن يساعد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في حماية هذه البلدان من مواطن الضعف هذه، وذلك بتقليل اعتمادها على الأسواق البعيدة. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات تنفيذية وطنية ودون إقليمية لمساعدتها على جني الفوائد الكاملة المتوخاة من الاتفاق. فضلا عن ذلك، تعد رواندا واحدة من ١٠ بلدان مشاركة في الاتفاق المشى للمبادرة الصيدلانية المترسخة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي تهدف إلى التصدي للتحديات في مجال الحصول على أدوية مأمونة وميسورة التكلفة وبصورة منصفة عن طريق المشتريات المجمعّة، وإلى تيسير الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، وتعزيز المعايير التنظيمية المنسقة وضمان جودة الأدوية والمنتجات.

٢٧- وقد أحرزت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور الأفريقية تقدما في التصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، الذي يهدف إلى تسريع حركة

^(٢٦) World Bank, *Commodity Markets Outlook: Pandemic, War, Recession - Drivers of Aluminium and Copper Prices*, Washington, D.C., World Bank, October 2022.

^(٢٧) المرجع نفسه.

البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة. وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، صدّقت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الأربعة عشر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على اتفاق تيسير التجارة. وتعمل إثيوبيا وجنوب السودان على انضمامهما لمنظمة التجارة العالمية، وبعدها يمكنهما أن تصبحا طرفا في الاتفاق. وقد صدّق على الاتفاق أيضا ١٦ بلدا من بلدان العبور الأفريقية.

٢٨- وحتى تاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، بلغ متوسط معدل تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق ٤٦,٧ في المائة بالنسبة لأفريقيا و٤٤,١ في المائة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وهو ما يشير إلى التزام جيد من جانب هذه الفئة الأخيرة من البلدان. ورغم إحراز تقدم كبير، لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما من حيث الاستفادة من بداية المبادلات في إطار الاتفاق.

دال- التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٢٩- إن التكامل الإقليمي أمر حتمي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ويتيح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة عظيمة لتعزيز التجارة، وذلك بإيجاد سوق قارية، والحد من الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتشجيع المنافسة ومواءمة قواعد التجارة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية كافة، وهو ما سيسهم في التصنيع والنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والحد من الفقر. ومع بدء المبادلات التجارية في إطار الاتفاق، من المتوقع أن تجني البلدان النامية غير الساحلية فوائد كبيرة من السوق الأفريقية الموحدة، التي يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها مجتمعة ٣,٤ تريليون دولار. فعلى سبيل المثال، سيؤدي تنفيذ الاتفاق تنفيذا جيدا إلى انتشار نحو ٦٤٠ ألف شخص في إثيوبيا و٣٠ ألف شخص في أوغندا و١٠ آلاف شخص في زيمبابوي من براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٤٥.^(٢٨) وينطوي تفعيل منطقة التجارة الحرة على إمكانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي من نحو ٣ تريليونات دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٨ تريليونات دولار في عام ٢٠٤٠ ثم إلى ١٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٦٠.^(٢٩) وقد صدقت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية باستثناء بوتسوانا وجنوب السودان على الاتفاق.

٣٠- وفي عام ٢٠١٩، مثّلت أفريقيا ٢,٨ في المائة من التجارة العالمية.^(٣٠) وتبلغ نسبة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ١٥ في المائة من مجموع التجارة القارية، وهو ما يعني بوضوح أن البلدان الأفريقية تتاجر مع بقية بلدان العالم أكثر مما تتاجر مع بعضها البعض.^(٣١)

^(٢٨) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (بصدر قريبا).

^(٢٩) United Nations, Economic Commission for Africa, *Governing the African Continental Free Trade Area-Regional Economic Communities Interface*, 2021

^(٣٠) . *Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area*

^(٣١) *Economic Development in Africa: Report 2019 – Made in Africa: Rules of Origin for Enhanced Intra-* (United Nations publication, 2019). *African Trade*

وإذا كانت ٤١ في المائة من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تتألف من سلع مصنعة، فإن نسبة السلع المصنّعة من التجارة الأفريقية مع بقية بلدان العالم لم تتجاوز ١٧ في المائة، ما يوحي بأن زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية يمكن أن تعود عليها بأكثر قدر من الفوائد. وبعد تنفيذ الاتفاق، من المتوقع أن تزيد قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بأكثر من ١٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥.^(٣٢) وبوسع الاتفاق المساعدة على تصحيح الحالة التي كثيرا ما تُفرض فيها على الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية تعريفات جمركية أعلى من التعريفات التي تُفرض على الصادرات إلى بقية بلدان العالم، وهو ما يعزى جزئيا إلى وجود ترتيبات تجارية تفضيلية أخرى، مثل قانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية، ومبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "كل شيء ما عدا الأسلحة".^(٣٣)

٣١- ورغم أن المبادلات التجارية الحرة في إطار الاتفاق بدأت رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، إلا أن المبادلات الأولى لم تحدث فعليا إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وتشارك في المرحلة التجريبية ستة بلدان، من بينها بلد واحد من البلدان النامية غير الساحلية هو رواندا.^(٣٤) وأولى المبادلات التجارية التي أعلن عن إتمامها في إطار الاتفاق هي تصدير بطاريات كينية الصُّنع إلى غانا.^(٣٥)

٣٢- وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا بمساعدة البلدان على وضع استراتيجياتها الوطنية للتنفيذ عن طريق بناء القدرات، وتنظيم اللجان الوطنية، ودعم السياسات، والتدخلات الهادفة لتمكين النساء والشباب في مجال الأعمال التجارية. واستحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مؤشرا قطريا للأعمال التجارية، وهو أداة شاملة للتعرف على آراء القطاع الخاص بإزاء تنفيذ الاتفاق. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تعاونها مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق المشاركة الحثيثة وتقديم إسهامات موضوعية أثناء مؤتمر وزاري للنقل عُقد في آب/أغسطس ٢٠٢٢ في تركمانستان، والذي سيستفيد من نتائجه في سياق إطار عمل عالمي جديد أو منقّح لدعم البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ما بعد عام ٢٠٢٤.

٣٣- وسيكون بوسع البلدان الأفريقية، الموحدّة في إطار الاتفاق، التفاوض بشأن صفقات تجارية على نحو أفضل مع بقية بلدان العالم. وسيساعد تنفيذ الاتفاق على اجتذاب الاستثمارات، وتعزيز التجارة، وتوفير فرص عمل أفضل، والحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك في القارة، وهو ما سيعود بالنفع على جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.

^(٣٢) United Nations, Economic Commission for Africa, "New assessment of the economic impacts of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area on Africa", policy brief, July 2021

^(٣٣) *Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area*

^(٣٤) جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغانا والكاميرون وكينيا ومصر.

^(٣٥) Martin Mwita, "Kenya begins trading under AfCFTA", The Star, 23 September 2022

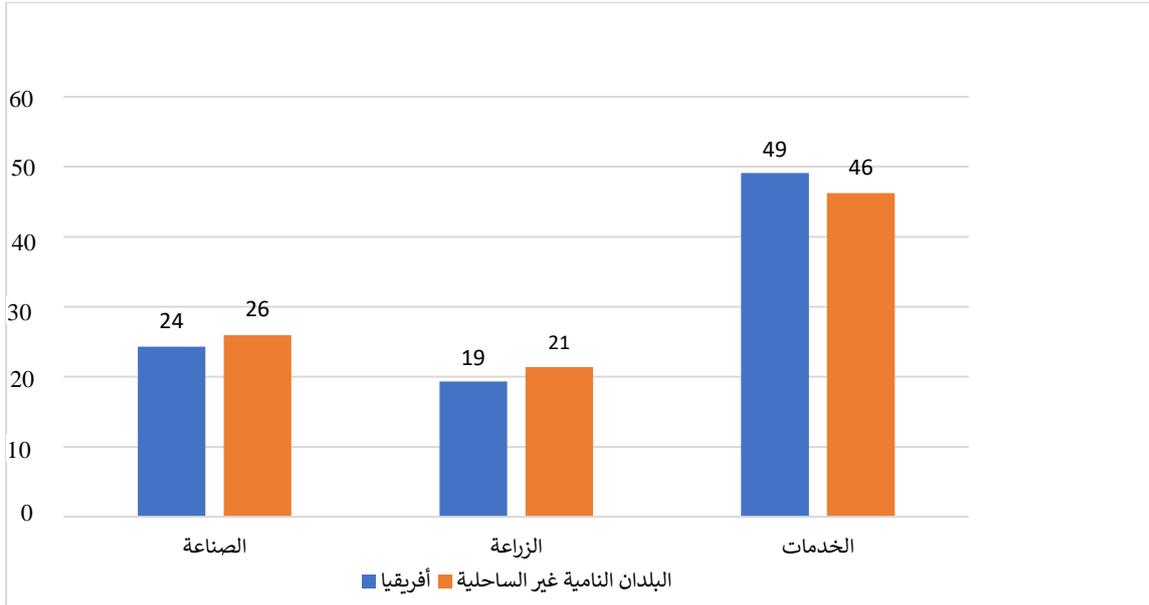
هاء- التحوّل الاقتصادي الهيكلي

٣٤- يشدد برنامج عمل فيينا على الحاجة إلى إحداث تحوّل هيكلي في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، مع التركيز على زيادة القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي، من أجل تقليص وطأة الأثر السلبي الناجم عن الضرر الذي لحقها بسبب الموقع الجغرافي وعن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها. ورغم بذل هذه البلدان جهوداً كبيرة لتوسيع قاعدة القطاع الخاص لديها وتحسين قدراتها في مجالات التصنيع والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، فإنها لا تزال تواجه التحدي المتمثل في دعم التحوّل الهيكلي لاقتصاداتها.

٣٥- وتبعاً للاتجاه العالمي، ساهم قطاع الخدمات في عام ٢٠٢٠ بأكثر حصة في الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي، إذ بلغت ٤٩ في المائة، يليه القطاع الصناعي بنسبة ٢٤ في المائة ثم الزراعي بنسبة ١٩ في المائة.^(٣٦) أما في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، فبلغت مساهمة قطاع الخدمات ٤٦ في المائة، تليها مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ٢٦ في المائة ثم الزراعي بنسبة ٢١ في المائة (انظر الشكل الرابع). ويعد قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الأفريقية، باستثناء تشاد ومالي والنيجر، حيث لا تزال الزراعة تسهم بحصة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت ٤٦ و ٣٨ و ٣٦ في المائة على التوالي.

^(٣٦) World Bank, World Bank Open Data. Available at <https://data.worldbank.org/> (accessed on 18 November 2022).

الشكل الرابع
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠
(نسبة مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

٣٦- وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠، انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بنسبة ٥ في المائة، في المتوسط، في حين زادت مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات بنسبة ٢ في المائة لكل منهما. أما في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، فقد لوحظ اتجاه مختلف. ففي المتوسط، زادت مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ٤ في المائة، وزادت مساهمة قطاع الخدمات بنسبة ٢ في المائة، ومساهمة القطاع الزراعي بنسبة ٧ في المائة. وحدثت بعض أبرز التغييرات في إثيوبيا وزمبابوي، حيث زادت مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ٧١ في المائة و ٥١ في المائة على التوالي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، زادت مساهمة قطاع الخدمات بنسبة ٤٠ في المائة. وأثناء هذه الفترة، شهدت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، باستثناء بوتسوانا وجنوب السودان ورواندا وليسوتو والنيجر، تراجعاً في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٣٧- ويُعدّ التصنيع المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأنه قادر على تعزيز الإنتاجية، وتوليد فرص عمل رسمية تتميز بالسلامة في مكان العمل وبالحماية الاجتماعية، وزيادة الرخاء المشترك. وعلاوة على ذلك، بإمكان التصنيع أن يرتقي بوضع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم زيادة الفوائد الاقتصادية، كرفع أجور العمال، المتأتية من مشاركة هذه البلدان في سلاسل القيمة تلك.

واو- وسائل التنفيذ

٣٨- يعد الافتقار إلى الموارد المالية الكافية وضعف القدرات من بين أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في سياق جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المحددة في خطة عام ٢٠٦٣. وقد لجأ العديد من الاقتصادات النامية بالفعل إلى رفع مستويات الديون السيادية في بداية الجائحة. وبسبب الأزمات الصحية والاقتصادية التي نشأت بعد ذلك، لجأت معظم البلدان إلى الاستدانة مجدداً لدفع تكاليف برامج دعم النظم الصحية الوطنية التي كانت تعاني من ضائقة شديدة ولتخفيف الآثار السلبية على الشركات والعمال.

٣٩- وتعاني تشاد وزامبيا وزمبابوي حالياً من وطأة المديونية، وباتت إثيوبيا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وملاوي معرضة هي الأخرى بشدة للوقوع في وطأة مديونية شاملة. وتواجه أوغندا وبوركينا فاسو ورواندا وليسوتو ومالي والنيجر أيضاً خطر ضائقة المديونية بدرجة معتدلة عموماً. (٣٧)

٤٠- وتمثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً ركائز رئيسية في خطة عام ٢٠٣٠، فلا يمكن لأي تحول هيكلي أن يحدث بدونها. وقد أحرزت بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد. ففي عام ٢٠٢٢، صنّفت بوتسوانا كثاني أكثر الاقتصادات ابتكاراً في أفريقيا، إذا ما استثنينا البلدان الواقعة في الجزء الشمالي من القارة. وصنّفت رواندا وإثيوبيا في المرتبة الأولى والثالثة، على التوالي، بين البلدان المنخفضة الدخل الأكثر ابتكاراً، بينما لوحظ أن أداء زمبابوي وبوروندي فاق التوقعات إذا ما أخذنا في الاعتبار مستويات التنمية في كل منهما. (٣٨)

٤١- وفي هذا السياق، يكتسي الدعم الذي تقدمه الشركاء الإنمائيون وأصحاب المصلحة، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أهمية قصوى في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية على إنشاء نظم نقل متكاملة وصيانتها، وإدماج تلك النظم في سلاسل التوريد العالمية والإقليمية، وتعزيز التحول الهيكلي لاقتصاداتها. ولا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً رئيسياً لتمويل هذه البلدان، ولكن يجب أن تستكمل بالمعونة من أجل التجارة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والدعم التقني، والاستثمار المباشر الأجنبي من جانب القطاع الخاص.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٢- رغم ما اكتنف عام ٢٠٢٢ من تحديات بسبب الجائحة والحرب في أوكرانيا، فقد بذلت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور الأفريقية جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ برنامج

World Bank, Debt Sustainability Analysis. Available at www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa (accessed on 18 November 2022)

World Intellectual Property Organization, *Global Innovation Index 2022: What is the Future of Innovation-Driven Growth?* (Geneva, 2022)

عمل فيينا. بيد أن العديد من الأهداف المحددة في هذا البرنامج لم تتحقق بعد. ومن بين القيود الرئيسية التي تحول دون تنفيذ البرنامج تنفيذًا كاملاً الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية والثغرات في مجال التمويل. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور الأفريقية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق تلك الأهداف، وأن تتبع خارطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنتين المتبقيتين، وأن تعمل مع واضعي السياسات والقطاع الخاص والمصارف الإنمائية وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة، من أجل ما يلي:

(أ) التصديق على الاتفاقات الدولية والإقليمية وتنفيذها تنفيذًا فعالاً، مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبروتوكول المتعلق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار، والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة؛

(ب) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا عبر شتى القنوات، بما في ذلك زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في البلدان النامية غير الساحلية عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ج) إقامة نظم صحية قادرة على الصمود ليس للاستجابة لتفشي الأمراض فحسب، بل لإرساء أساس متين للرعاية الصحية الأولية لمعالجة أوجه عدم المساواة التي كانت موجودة بين الفئات الضعيفة من السكان عن طريق تحسين فرص الحصول على أدوية آمنة وميسورة التكلفة وعلى أساس من الإنصاف؛

(د) تحفيز الاستثمار بغية معالجة الثغرات التي تعترى مجالات البنية التحتية للنقل، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي، والتصنيع، والتكامل الإقليمي؛

(هـ) المضي قدماً في التحوّل الاقتصادي الهيكلي من أجل بناء القدرة الإنتاجية، مع التركيز على زيادة القيمة المضافة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، ومواصلة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتشجيع التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، والتشجيع على العمل الرسمي واللائق؛

(و) التنسيق مع الشركاء في مجال تمويل التنمية بغية معالجة أزمة الديون الناشئة من خلال آليات تتسم بمزيد من الإنصاف والفعالية لحل أزمة الديون؛

(ز) وضع حلول على المستوى القطري تتعلق بالمجالات ذات الأولوية كافة.